**السؤال الأول :** منحت اتفاقية ويستفاليا النظام ما بين الدول في أوروبا شكلاً مغايراً عما كان عليه النظام في العصور الوسطى تجاه تعظيم سيادة الحدود الجغرافية، والحق في تقرير المصير. وبدأ الحديث عن شرعية الدول يأخذ شكلاً واسعاً بعيداً عن الدماء الملكية للأسر الحاكمة أو العهدة الإلهية للقادة والولاة كما كان معمولاً به في السابق. وعليه ما هي مصادر شرعية النظام السياسي تحديداً حسب ماكس ويبر؟ وما تأثير العولمة في مصادر الشرعية هذه؟ بمعنى، هل أدت العولمة وزيادة الاعتماد المتبادل بين الدول في النظام الدولي إلى تآكل مصادر الشرعية التقليدية للدولة أم أضافت إليها مصادر شرعية جديدة؟

**مفهوم الشرعية**

يثير المفهوم قدراً واضحا جليا من الاختلاف والالتباس بين المفكرين والباحثين المتخصصين، فالشرعية مشكلة مربكة عند الجميع عدا المنظرين الذين يرون السلطة في اعتمادها على القوة اعتمادا أساسياً، فالخلاف بين المفكرين والباحثين لا يعكس اختلافا حول مضمون المفهوم بقدر ما يعكس اختلاف توجهاتهم حول الهدف من دراسة الشرعية، فهي تكمن في المصدر، والمصدر يجب أن يعد شرعياً، تغير المصدر المقبول للشرعية في نظر المجتمع وأفراده يرتبط بعوامل وأسباب كثيرة منها: الاجتماعي، الديني، الاقتصادي، الفلسفي القيمي، إن التباين في ثقافة كل مجتمع عن الآخر يحتم تباعا التباين في أسس ومصادر قيام السلطة وكيفية فهم الجماعة لها ولوظائفها، فالثقافة السياسية الاجتماعية هي الأساس لمفهوم السلطة ولمصدرها وبالتالي لشرعيتها.

**مصادر شرعية النظام السياسي حسب ماكس ويبر**

بالنسبة إلى **ماكس فيبر- Max Weber** تكون الشرعية علاقة تبادلية بين الحكام والمحكومين، فمقابل طاعة المحكومين للأوامر الصادرة عن السلطة يقوم الحاكم بتقديم دليل على قدرته على خدمة شعبه. كما يرى  **فيبر – Weber** أن الشرعية تشير إلى الاعتقاد بـ "الحق في الحكم"، بمعنى آخر، يمكن وصف نظام الحكم بأنه شرعي شريطة أن يكون شعبه مستعدًا للإذعان والطاعة.

‏ يميز إلى عالم الاجتماع الألماني ماكس ويبر والذي الذي بين ثلاثة نماذج للسلطة تعتمد على تصورات مختلفة للشرعية ومصادرها وهي

1. التراث والتقاليد.
2. الزعامة الملهمة الكاريزماتية.
3. العقلانية القانونية.
4. **السلطة التقليدية**

يقصد به مجموعة التقاليد الدينية والأعراف التقليدية والعشائرية التي تعتمدها القيادة السياسية في تحقيق رضا المحكومين، وذلك انطلاقا من الدين والتقاليد، أي أن المحكومين قد يقتنعون بمصدر تقليدي للشرعية مثالًا في مرحلة تاريخية معينة، ولكنهم في مرحلة تالية قد لا يقتنعون بهذا المصدر لأسباب عديدة، ويرتبط هذا النمط بالمجتمعات الشرقية، في حين عرفته أوروبا في العصور الوسطى (الإقطاع)، إن المعتقدات التي سادت منذ زمن طويل وشكلت قواعد أضفت الشرعية على الحكام التقليديين وعززت هيمنتهم وتميز مكانتهم. يكون للقائد أو الزعيم في ظل هذا النمط من السلطة، شخصية مطلقة تصل إلى حد الاستبداد. ويدين له كل أعضاء المجتمع بالطاعة والولاء. تقترن الشرعية بالمكانة التي يحتلها أولئك الذين يشغلون المراكز الاجتماعية الممثلة للسلطة التقليدية. ويعتمد الزعيم أو القائد في إصدار الأوامر على المكانة الوراثية، وتعبر أوامره هذه على رغبات شخصية للقائد أو الزعيم. تتسم بالطابع التحكمي وإن بقي ذلك في إطار وحدود التقاليد والعادات المقبولة. ويرجع ولاء الأفراد وطاعتهم لاحترامهم للمكانة التقليدية / قبولهم وقناعتهم بشرعية الذين يمارسون السلطة التقليدية. ويندرج في إطار هذا النمط ثلاثة أنماط فرعية:

1. النمط الأبوي.
2. النمط الرعوي القبلي العشائري.
3. النمط الإقطاعي.

**الأبوي:**

يسود في المجتمعات التقليدية البدائية.

سيادة منطق الأب في التعامل مع الأبناء (السلطة المطلقة).

حق الأمر والنهي دون مراجع، والطاعة والالتزام من دون مناقشة.

العلاقة بين القائد والمجتمع علاقة شخصية مباشرة.

لا وجود لأيّ أجهزة بيروقراطية أو تنفيذية.

**الرعوي القبلي العشائري:**

تأخذ العلاقة بين القائد وأفراد المجتمع طابع سلطة شيخ القبيلة أو زعيمها.

تنسج هذه العلاقة عبر شبكة معقدة بين البيروقراطيين الموالين للقائد.

يعتمد في تقديم حكمه على أسلوب توزيع الغنائم على الموالين.

يحتكر الزعيم وإدارته الثروة في المجتمع، وكذا يوزع المكانات.

**الإقطاعي:**

هو النمط التقليدي للسلطة الذي ساد في أوروبا في المرحلة الإقطاعية.

1. **السلطة الملهمة (الكاريزما)**

فيكون الحاكم نفسه هو مصدر الشرعية، فالقيادات الكاريزمية سعت إلى تكريس حكمها وتقويته من خلال تقلدها المناصب السياسية وسيطرتها على المراكز الدولية كافة، إذ أصبحت قراراتها السياسية هي قرارات ذات صيغة فردية لا تخضع بالدرجة الأولى إلى الطرق المؤسسية القانونية في عملية صنع القرارات وإنما تعبر عن شخصه وفكره فقط، الأمر الذي أفقد هذه القيادات شرعيتها في الاستمرار والبقاء، ولكن هذا المصدر للشرعية هو مصدر غير دائم؛ إذ يزول بزوال ذلك القائد وهذا ما لا يخدم النظام السياسي القائم فهو بمثابة مصدرًا شرعيًّا مؤقتًا.

اذ يملك هذا الزعيم البطل فضائل وصفات يعدها أعضاء المجتمع خارقة. يُقْرَن وجوده في كثير من الأحيان (هكذا يراد) بمساندة قوة عليا غيبية أو إلهية (مبعوث العناية الربانية). ارتبط هذا النمط في المجتمعات الحديثة ببعض القادة السياسيين أو الوطنيين سواء كانوا من قادة الدول أو زعماء الأحزاب السياسية: عبد الناصر، ماو تسي تونغ، هو تشي منه، ديغول، عرفات، بن غوريون، بيجن، لينين، ستالين، تشرتشل، أحمد ياسين وآخرين.

أساس شرعية السلطة في هذا النمط إيمان واعتقاد الجماهير بالقائد، وإيمانه بنفسه وخصاله وسماته الفريدة. لذا، ترتبط السلطة ارتباطا وثيقا بشخص القائد الذي لا يتقيد بأيّ قواعد أو ضوابط قانونية حديثة أو عرقية متوارثة. ويعتمد القائد على التأثير العاطفي في الجماهير، ويتصرف وكأنه الوحيد القادر على تقرير مصير المجتمع وتجسيد أهدافه واجتراح المعجزات. شرعية السلطة والنظام السياسي مرتبطة بالانجازات والأعمال الباهرة للزعيم، إذ أن إخفاقه يؤدي لزعزعة ثقة المجتمع به ويخلق حالة من عدم الاستقرار السياسي، ومن ثم الصراع السياسي على صعيد النظام.

1. **السلطة العقلانية – القانونية**

ضمن هذه الشرعية تقوم السلطة على قوانين تعتمد على الدستور وترتبط به، مما يضفي عليها طابع المشروعية، كما أن السيطرة تكون عقلانية عندما لا تتأسس على سمو يتجاوز الواقع المادي أو التقاليد أو على التعلق بشخص وإنما على الطابع العقلاني والفعال للسلطة.  يُعطى القابضون على السلطة الحق في إصدار الأوامر بهدف إتباعها والمحافظة عليها وذلك من خلال القاعدة القانونية. وعليه فطاعة أفراد المجتمع لهذه الأوامر تقوم على إيمانهم بالإجراءات والقواعد الملائمة التي تحظى بقبول الحكام والمحكومين معاً. السلطة والنظام السياسي في ظل السلطة العقلانية-القانونية يستمدان شرعيتهما من القواعد الدستورية والقانونية. البيروقراطية وهيكلها الإداري تجسدان هنا السلطة الشرعية العقلانية القانونية.

**تأثير العولمة في مصادر الشرعية**

تعدُّ العولمة من الظواهر السياسية التي حازت على اهتمام الباحثين الأكاديميين ورجال الحكم في مجالاتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية. وقد تمثل هذا الاهتمام في ظهور اتجاهات عديدة لتقييم هذه الظاهـرة ومحاولـة شرح أبعادهـا ومفاهيمها وتأثيراتها الآنية والمحتملة عل الدولة والمجتمع في دول العالم وخاصة في العالم العربي. إلاّ أن الغموض الذي يحيط بظاهرة العولمة قد يكون السبب في تعدد الآراء والاتجاهـات حولها، وكما يقـول الكسندر كينج، أن الرعب والخوف من هذه الظاهـرة وعدم وضوح المستقبل وإمكـانية ولادة (مجتمـع معولم) جديد غير واضح المعالم والاتجاهات هو الذي حدى ببعض المفكرين والسياسيين إلى الحديث عن مجتمع الفوضى المستقبلـي أو حضارة الفوضى القـادمة ويمثل هذا الرأي المتشائمين من العولمة، حيث يشيـر هؤلاء أن للعولمة انعكاسات سلبية على مختلف المجالات فعلى الصعيد السياسي فإن العولمة قد تؤدي إلى تجاوز إطار الدولة القومية التي يقوم عليها البناء العالمي من خلال تجاوز سيادة الدولة القومية لصالح أُطر اجتماعية وسياسية قد تؤدي أما إلى فوضى سياسية أو إلى هيمنة قوى ودول كبرى. فالعولمة برأي الكثيرين هي نقيـض لفكرة الدولة القوميـة. وعلى الصعيد الاقتصادي يرى عدد من المفكرين أن العولمة قد تؤدي إلى انتقال التخطيط للنمو الاقتصادي من النطاق الوطني إلى النطاق العالمي بحيـث يصبح الثقل في العمليـة الاقتصاديـة لصالح حركـة رأس المـال والاستثمارات والموارد والسياسات الاقتصادية والتكتلات والشركات الاقتصادية الكبرى على حساب الاقتصاديات المحلية.

أما على الصعيد الثقافي فإن أصحاب النظرة السلبية للعولمة وخاصة من الكتاب العرب فإنهم ينظروا أن من أكثر المخاطر التي تنتج عن العولمة هو إثارة الانقسامات الوطنية والطائفية واللغوية داخل المجتمعات خاصة المجتمعات العربية.

كما ينظر عدد من هؤلاء الكتاب إلى البعد العالمي لعولمة الثقافة والذي قد يؤدي إلى خلق صراع حضارات تكون فيه الغلبة لصالح القيم الثقافية الغربية، وخاصة الثقافة الأمريكية على حساب العادات والتقاليد والقيم الوطنية المادية والروحية.

1. **تأثير العولمة على السلطة التقليدية**
2. العولمة تؤدي إلى خلق اتجاهات وقيم دولية جديدة
3. العولمة تؤدي إلى زعزعة الأسس الرئيسية للثقافة الوطنية
4. العولمة تؤدي إلى ظهور انقسامات عرقية وقومية في المجتمع
5. العولمة تؤدي إلى صراع الثقافات والحضارات
6. **تأثير العولمة على السلطة الملهمة (الكاريزما)**
7. العولمة تعمل على تطوير المشاركة السياسية في القطاع السياسي
8. العولمة تساعد على تسريع التحولات الديمقراطية في الأنظمة السياسية
9. العولمة تساعد على تطوير دور مؤسسات المجتمع المدني في النظام السياسي
10. **تأثير العولمة على السلطة العقلانية – القانونية**
11. العولمة تؤدي إلى ظهور انقسامات ثقافية وعرقية داخل المجتمع
12. العولمة تضعف من سيطرة الدولة على المؤسسات الخاصة
13. العولمة تساعد على انتشار قدرة الدولة في المجتمع
14. العولمة تضعف من دور الدولة التسلطي على فئات المجتمع ومؤسساته.

**محمد طارق لفته**